زار مستشفيي (22) مايو وباصهيب وأطمأن على صحة الرجوب

رئيس الجمهورية يفتتح الصالة الرياضية المغلقة بعدن

رئيس الجمهورية لدى افتتاحه الصالة الرياضية المغلقة أمس

الإشادة بتوسيع الخدمات الطبية التي تشهدها المحافظة

عدن / سبأ:

قام فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس بافتتاح صالة الصالح الرياضية المغلقة بالعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن .

وكان في استقباله وزير الشباب والرياضة حمود عباد ومحافظ محافظة عدن الدكتور عدنان الجفري ورئيس المنطقة الحرة بعدن الدكتور عبدالجليل الشعيبي.

وتتسع الصالة لثلاثة آلاف شخص وتتكون من العديد من المرافق الخاصة بألعاب الكرة الطائرة والتنس والسلة وألعاب القوى وغيرها.

وتم تجهيزها لتكون صالة متعددة الأغراض وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع الذي يخدم الحركة الرياضية في المحافظة أربعمائة مليون ريال.

وقام فخامة الأخ الرئيس بعد ذلك بزيارة إلى مستشفى باصهيب العسكري حيث اطمأن على صحة رئيس اتحاد كرة القدم الفلسطيني جبريل الرجوب الذي تعرض لوعكة صحية مفاجئة نقل على إثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج، وتمنى له فخامة الأخ الرئيس الصحة والعافية .

وقد طمأن جبريل الرجوب فخامة الأخ الرئيس على صحته معبرا عن شكره وتقديره لفخامة الأخ الرئيس على زيارته واطمئنانه على صحته وما أبداه من مشاعر أخوية صادقة.

وقام فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بزيارة مستشفى 22 مايو العام حيث كان في استقباله مدير المستشفى والأطباء والعاملون في المستشفى ، واطلع فخامته على التجهيزات الحديثة التي جهز بها المستشفى بكلفة 7 ملايين دولار.

وزار غرف الطوارئ والإنعاش والعمليات في المستشفى الذي يتسع لـ (120) سريرا وزود بمعدات وأجهزة طبية حديثة ومنها أجهزة التصوير المقطعي والأشعة السينية وأجهزة مراقبة نبضات القلب والإنعاش .

كما اطمأن على أحوال المرضى الذين يتلقون العلاج بالمستشفى وتبادل الأحاديث معهم مطمئنا على صحتهم جميعا ومتمنيا لهم جميعا الشفاء والعافية .

وعبر الإخوة المواطنون عن سعادتهم بزيارة الأخ الرئيس وتفقده لأحوالهم ولهذه المرافق الخدمية التي تهم المواطنين وقد نوه فخامة الأخ الرئيس بما شاهده في المستشفى من تجهيزات متطورة موجها بالتوسع في التخصصات الطبية ومستوى الخدمات التي يقدمها المستشفى للمرضى.. مشيرا إلى ما شهدته مدينة عدن من توسع في مجال الخدمات الطبية .

رئيس الجمهورية لدى زيارته جبريل الرجوب في مستشفى باصهيب العسكري

.. ويزور مستشفى 22 مايو العام

البرلمان يقر مشروع قانون التصاميم الصناعية وبرتوكول تعديل اتفاقية منع التلوث البحري

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مشروع قانون التصاميم الصناعية الذي يتكون من 45 مادة موزعة على ستة أبواب .

كما اقر المجلس في جلسته بروتوكول 1996م الخاص بتعديل اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن قلب النفايات والمواد الأخرى لعام 1972م الذي يتكون من (29) مادة ، وثلاثة ملاحق.

وبعد النقاش التزم الجانب الحكومي بتوصيات المجلس حول هذه الاتفاقية ، والتصويت على تقرير لجنة المياه والبيئة بهذا الشأن، وأكد المجلس في توصياته على الالتزام ببنود وشروط هذا البرتوكول وتنفيذه واستيعاب مضامينه في التشريعات الخاصة بالبيئة البحرية ، والعمل على إنشاء محاكم متخصصة بهذا الشأن، والالتزام بتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة لمكافحة التلوث البحري الناجم عن قلب أو حرق النفايات والمواد الأخرى ، وتأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في هذا المجال ، إلى جانب موافاة المجلس بتقارير نصف سنوية عن الإنجازات والإجراءات المتخذة في تطبيق اتفاقية هذا البرتوكول والاتفاقيات الأخرى المصادق عليها ذات الصلة.

وكانت اللجنة قد لفتت في تقريرها إلى أن الجمهورية اليمنية ممثلة بالهيئة العامة للشؤون البحرية قد قطعت شوطا مهما في مجال حماية البيئة بشكل عام .

وأشارت إلى أنه نظراً لمخاطر التلوث البحري التي تهدد البيئة البحرية اليمنية من الأنشطة البشرية الناجمة عن قلب وحرق النفايات والمواد الأخرى في البحر ، والامتداد الواسع لخط الساحل، وكذا الحساسية البيئية العالية للبيئة البحرية اليمنية ، فإن اليمن بحاجة إلى تطوير قدراتها خاصة في المجالات التقنية والعلمية المتعلقة بقلب أو حرق النفايات في البحر، وكذا إجراءات الترخيص لأنواع النفايات التي يمكن قلبها أو حرقها في البحر بما يتناسب مع خصوصية البيئة البحرية اليمنية .

واعتبرت اللجنة انضمام اليمن إلى البروتوكول مسألة مهمة وملحة نظراً للمزايا التي يوفرها البروتوكول للدول الأطراف فيه ، التي تتمثل في الدعم الذي يوفره من خلال التعاون مع المنظمة البحرية الدولية ، والمنظمات الدولية المختصة الأخرى في مجالات دعم التعاون الإقليمي بين الدول الأطراف في البروتوكول.

وأضافت أن البروتوكول يعطي أولوية الدعم للدول الأطراف فيه التي تحتاج إلى التعاون والمساعدة التقنية ، ويتمثل هذا الدعم في تدريب الأفراد الفنيين والمراقبة والإنقاذ ، كما يناسب توريد المعدات والتسهيلات الضرورية بغرض تعزيز القدرات الوطنية ونقل التكنولوجيا البيئية السليمة مع إعطاء أولوية للدول النامية .

كما يهيئ التعاون في مجال البحث العلمي والتقني من خلال تبادل المعلومات والأبحاث العلمية ، بالإضافة إلى أن الانضمام ينسجم مع مساعي بلادنا في الانضمام إلى بروتوكولي عامي 1978م/ 1988م المتعلقين بالاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار المعدلة لعام 1974م (solas) والاتفاقية الدولية الخاصة بمنع التلوث من السفن لعام 1973م المعدلة ببروتوكول عام 1978م (marpol).

إلى ذلك استمع المجلس إلى تقرير لجنة الإعلام والثقافة والسياحة حول نتائج زيارتها الميدانية للاطلاع على أوضاع المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون والقنوات الفضائية والأرضية التابعة لها.

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى ضرورة تطوير السياسة الإعلامية للدولة ، لما يحتله الإعلام المحلي والخارجي المرئي بقنواته الأرضية والفضائية بصورة خاصة ،وكذا العمل الإعلامي الإذاعي والمقروء.

وأكدت اللجنة أهمية قطاع الإعلام، وتطوير مختلف أوجه نشاطه ومفاهيمه للإضطلاع بمسؤولياته من أجل توعية المجتمع بحقوقه وواجباته تجاه الثوابت الدينية والوطنية ، وإرساء القواعد والقيم الأخلاقية والروحية وتعميق الوحدة الوطنية والإسهام في التعبير عن مطالب وهموم وقضايا المواطنين وتكريس حقهم في المعرفة وحرية التفكير.

كما أكدت ضرورة تسهيل حصول المواطنين على المعلومات المرتبطة بحياة المجتمع ، وتنمية قيم العقل والعلم والمعرفة والثقافة ، وتشجيع الطاقات الإبداعية ، ورفع مستوى الوعي لديهم بالتاريخ والتراث اليمني والعربي والإسلامي والإنساني ، والمساهمة في تحقيق الانتشار للثقافة الوطنية ، وتجسيد وبلورة السياسة العامة للدولة في كافة المجالات.

وقد أرجأ المجلس مناقشته لهذا التقرير إلى جلسة أخرى.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة، ووافق عليه .. وسيواصل أعماله اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل، ورئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية حمود علي النجار ، ومدير عام حماية الملكية الفكرية لوزارة الصناعة والتجارة عبده عبدالله الحذيفي، ووكيل وزارة النقل لقطاع الشؤون البحرية والموانئ علي محمد الصبحي، ونائب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للشؤون البحرية والموانئ هاني محمد البوعاني ، ومدير عام الشؤون القانونية للهيئة العامة للشؤون البحرية محمد عبدالله المؤيد .